مسودة للنقاش

نظرة عامة على نظم الغذاء في الدول العربية

وتمويل المناخ لتعزيز الصمود

الاجتماع السادس
للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى للمياه والزراعة
جامعة الدول العربية
16 تشرين الاول/ أكتوبر 2024

المقدمة

تواجه المنطقة العربية نقصًا في إنتاج الغذاء، حيث تستورد أكثر من نصف غذائها، خاصةً الحبوب الأساسية. هذه الفجوة تتسع بسبب انخفاض الإنتاجية الزراعية، التي تعمل بأقل من 65% من إمكانياتها، وتعتمد على أنظمة الزراعة المطرية. ان ازدياد تقلبات أنماط الأمطار يزيد من الضغط على الموارد المائية المتاحة، ويؤثر بشكل أكبر على إنتاج الغذاء. تستهلك أنظمة الإنتاج الزراعي ما يصل إلى 80% من الموارد المائية المتجددة المتاحة. ويفاقم تغير المناخ هذه التحديات، حيث يؤدي سوء إدارة المياه والإفراط في استخدامها إلى تفاقم مشاكل ندرة المياه. حاليًا، تواجه 19 من أصل 22 دولة عربية ضغوطًا مائية شديدة، حيث تقل عن عتبة 1000 متر مكعب للفرد، وتعاني 13 دولة من ندرة مطلقة تقل عن 500 متر مكعب للفرد.

تعكس هذه القضايا نقص التنسيق المناسب بين قطاعات المياه والزراعة لتحسين وضع الأمن الغذائي والمائي. التعامل مع هذه التحديات من خلال اعتماد نهج النظم الغذائية يمكن أن يوفر مفهوم شامل للتشابك بين القطاعات المختلفة وتأثيرها على مستوى الأمن الغذائي والمائي. هذا النهج يؤكد على الحاجة إلى تحسين إدارة موارد المياه لتعزيز إنتاج الغذاء والتاكيد على السلامة والوصول والمرونة. اعتماد منظور النظم الغذائية، يمّكن المنطقة من معالجة التحديات المتعددة المرتبطة بالأمن الغذائي والمائي وتحسين مرونة القطاعين لتاثير التغيرات المناخية.

اما التمويل المناخي فيمثل فرصة كبيرة لمعالجة هذه التحديات. ان الاستثمار المتزايد في نظم الغذاء يفيد في الوقت نفسه قطاعي الزراعة والمياه. ويدعم التمويل المناخي المستهدف المشاريع المبتكرة التي تحسّن إدارة الموارد، وتعزز الإنتاجية الزراعية، وتخفف من ندرة المياه، مما يخلق مستقبلاً أكثر مرونة واستدامة.

مفهوم النظم الغذائية

الإطار المفاهيمي للنظم الغذائية، بناءً على عمل فانزو وآخرين (2020)، يدمج العوامل البيوفيزيائية والاجتماعية الاقتصادية المترابطة لتحليل النظم الغذائية، مع التركيز على أربعة مكونات رئيسية: سلاسل إمداد الغذاء، بيئة الغذاء، عوامل على المستوى الفردي، وسلوك المستهلك. تتفاعل هذه المكونات لتحديد النتائج الغذائية والتغذوية. يبرز الإطار المبين في الشكل 1 أهمية العوامل الخارجية مثل العوامل البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على تشغيل النظم الغذائية.

ويسلط إطار النظم الغذائية الضوء على الرابط الحيوي بين النظم الغذائية والموارد الطبيعية، خاصةً المياه. تلعب العوامل البيوفيزيائية، مثل توفر وإدارة الموارد الطبيعية، دوراً حاسماً في تشكيل النظم الغذائية. تؤثر المياه، باعتبارها موردًا طبيعيًا حيويًا، بشكل مباشر على كل مكون من مكونات سلسلة إمداد الغذاء، بدءاً من الإنتاج والمعالجة إلى التوزيع والتجزئة.

تؤثر وفرة الماء على الإنتاجية الزراعية، مما يؤثر بدوره على سلاسل إمداد الغذاء وبيئة الغذاء الأوسع، مما يحدد توفر الغذاء والقدرة على تحمل تكلفته. و تعد المياه أساسيةً لأمن الغذاء، والنظافة، والتحضير، مما يؤثر مباشرة على سلوك المستهلكين والنتائج الغذائية.

يبرز الإطار أيضًا العوامل الخارجية مثل تغير المناخ، الذي يغيّر في توفر وتوزيع الماء، ويمكن أن يعطل النظم الغذائية بشكل كبير. فمن خلال فهم هذه الترابطات، يمكن لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة تطوير استراتيجيات لتحسين إدارة المياه داخل النظم الغذائية، مما يؤدي إلى نتائج أكثر استدامة ومرونة.

الشكل 1: إطار عمل النظم الغذائية

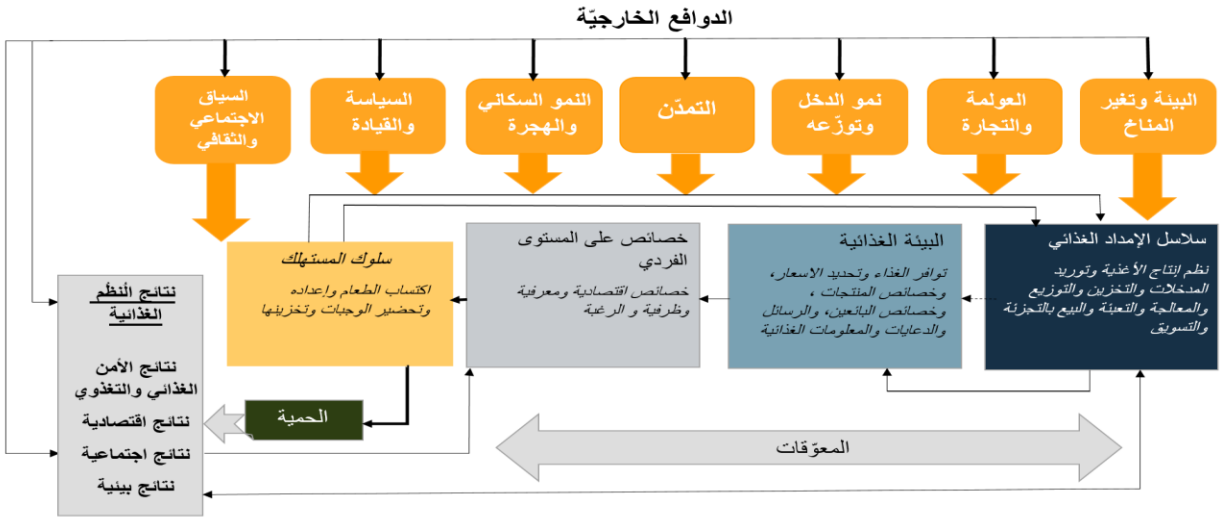

المصدر: مقتبس من فانزو وآخرون (2020)

خصائص النظم الغذائية العربية

يستخدم إطار عمل النظم الغذائية نوعين لتوصيف خصائص نظم الغذاء. الأول يحدد ويصف خصائص محددة لنظم الغذاء، مثل النتائج والسياسات والاستدامة والتعقيدات والنظام الغذائي ، بينما يبني النوع الثاني على حالة تطوير البلد المعني والوضع الاجتماعي والسياسي السائد. ان تحليل النظم الغذائية العربية، بناءً على إطار مفاهيمي، يحدد ثلاث مراحل تحول: التقليدية، والناشئة، والحديثة. وتختلف هذه المراحل بحسب مستوى الدخل والسياق الاجتماعي والسياسي.

للحصول على تحليل شامل، تم دمج النهج المفاهيمي للنظم الغذائية مع إطار رصد الأمن الغذائي العربي[1] للحصول على أداة تقييم النظم الغذائية. بناءً على ثمانية وعشرين مؤشرًا موزعة على أبعاد الأمن الغذائي من توفر، وصول، استخدام واستقرار، تمت حديثًا إضافة أبعاد مقترحة حول الوكالة والاستدامة، مما يسمح بتقييم النظم الغذائية بشكل اشمل لفهم كيفية تحقيق النتائج الرئيسية. المؤشرات التي تم تحديدها أعلاه موزعة على مكونات النظم الغذائية، والمحركات والنتائج، حيث يمكن لكل منها أن يميز واحدًا أو أكثر من سمات الشمولية، والمرونة، والاستدامة.

تطبيق هذه الأداة في المنطقة العربية يكشف عن تقدم محدود نحو أهداف التنمية المستدامة لاسيما الهدف المعني بالأمن الغذائي[2]. تظهر بيانات عام 2022 مشاكل كثيرة في المنطقة، بما في ذلك 37% من انعدام الأمن الغذائي، 13.5% من سوء التغذية، 31.7% من السمنة، و19.4% من الأطفال الذين يعانون من التقزم. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض العوائد الزراعية، والاعتماد العالي على استيراد الغذاء (65%)، والاستثمار العام المحدود هي تحديات رئيسية ايضاً. يؤثر الفقر على ثلث السكان العرب، مع وصول التضخم إلى 200% في بعض البلدان. وتشير الأدلة إلى أن حوالي ثلثي السكان العرب لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي، مما يؤدي إلى معاناة حوالي 33% من النساء العرب من فقر الدم.

[1] تم اعتماد الإطار الإقليمي لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية في 28 آذار/مارس 2019 من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات في "رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية" - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(unescwa.org)

[2] تم أخذ معظم المعلومات والبيانات من منشورات أعدتها الإسكوا، بما في ذلك التقرير القادم حول أداة تقييم نظم الغذاء العربية (2024) ومجموعة من الموجزات السياسية المتعلقة بالتمويل المناخي لقطاع المياه ومسودة تقرير حول التمويل المناخي للنظم الغذائية.

تُعتبر النظم الغذائية العربية ناشئة ولكنها تواجه صعوبات في الشمولية، والمرونة، والاستدامة. تفشل النظم الغذائية العربية في ضمان الأمن الغذائي بشكل عادل والاستجابة بفعّالية للاضطرابات بينما تتسبب في تدهور الموارد الطبيعية. تساهم الزراعة بنسبة 5.1% في الناتج المحلي الإجمالي في عام. وللأنظمة تأثيرات اجتماعية على الصحة، والتغذية، والمساواة. (بيانات البنك الدولي، تم الوصول إليها في آب/أغسطس 2023).

الشكل 2: لوحة معلومات النظام الغذائي العربي

المؤشر		العالم	المنطقة العربية			اتجاه	النتيجة	سمة النظام الغذائي
الرمز	الوصف	السنة الأخيرة	2010	2015	السنة الأخيرة	السنة الأخيرة vs 2015	السنة الأخيرة	السنة الأخيرة
مؤشرات الركائز الأساسية								
CO1	النقص التغذوي ٪(R)	9.2	10.4	n.a.	13.5	2022	0.0	النتيجة: ضعيفة
CO2	انعدام الأمن الغذائي ٪(R)	29.6	n.a.	n.a.	36.8	2022	0.0	النتيجة: ضعيفة
CO3	السمنة ٪ (R)	13.1	24.6	24.9	31.7	2022	0.0	النتيجة: ضعيفة
CO4	تقزّم الأطفال ٪ (R)	22.3	23.6	20.5	19.0	2022	0.0	النتيجة: ضعيفة
مؤشرات التوفر								
AV1	المنتجة للفتح ٪	n.a.	59.5	52.7	63.7	2021	0.8	الاستدامة: ضعيفة
AV2	الإنفاق الزراعي (مؤشر)	0.45	0.2	0.23	0.2	2021	0.7	الاستدامة: ضعيفة
AV3	إمدادات الطاقة التغذوية ٪	124.0	126.5	127.6	125.8	2022	3.0	الشمول: ضعيف
AV4	الاعتماد على واردات القمح ٪ (R)	-1.7	61.1	55.2	65.4	2021	1.0	المرونة: ضعيفة
مؤشرات الحصول								
AC1	الفقر ٪ (R)	26.2	33.0	29.8	33.9	2022	0.0	الشمول: ضعيف
AC2	الإنفاق الغذائي ٪ (R)	n.a.	37.1	n.a.	31.5	2021	2.1	الشمول: ضعيف
AC3	الأداء اللوجستي (مؤشر)	3.0	2.6	n.a.	2.7	2022	1.5	المرونة: ضعيفة
AC4	التضخم ٪ (R)	8.3	6.8	5.1	17.3	2022	0.5	المرونة: ضعيفة
مؤشرات الاستفادة								
UT1	مياه الشرب والصرف الصحي ٪	84.0	n.a.	n.a.	64.2	2022	1.9	الشمول: ضعيف
UT2	الطاقة التغذوية من الأطعمة النشوية ٪ (R)	51.0	47.7	56.8	56.7	2019	1.3	الشمول: ضعيف
UT3	كلفة الغذاء الصحي ٪ (R)	42.2	n.a.	n.a.	38.1	2021	0.0	الشمول: ضعيف
UT4	فقر الدم عند النساء ٪ (R)	29.9	34.0	33.0	33.3	2019	0.0	الشمول: ضعيف
مؤشرات الاستقرار								
ST1	مخزون الطعام (1000 طن)	50016.0	-260.1	306.9	-1850.2	2021	0.0	المرونة: ضعيفة
ST2	الاستقرار السياسي (بالترتيب)	n.a.	20.0	16.9	15.8	2021	0.5	الشمول: ضعيف
ST3	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) (1000 دولار/الفرد)	2.6	13.9	10.0	13.2	2020	2.7	المرونة: ضعيفة
ST4	تقلبات الإمداد الغذائي (R) (كيلوسعرة حرارية/الفرد/اليوم)	3.0	33.3	49.5	33.5	2023	2.6	المرونة: ضعيفة
مؤشرات صفة الفاعل								
AG1	اللامساواة في الدخل (R)- نسبة	6.5	3.8	3.8	3.7	2021	1.3	الشمول: ضعيف
AG2	اللامساواة في الجنس (R)- مؤشر	0.47	0.5	0.47	0.5	2021	0.3	الشمول: ضعيف
AG3	اللامساواة في التعليم (R) - ٪	21.7	25.8	27.6	33.3	2021	0.7	الشمول: ضعيف
AG4	الصوت والمساءلة (بالترتيب)	n.a.	14.8	16.5	14.6	2021	0.4	الشمول: ضعيف
مؤشرات الاستدامة								
SU1	المياه المستخدمة في الزراعة ٪ (R)	n.a.	173.9	223.3	217.3	2020	0.0	الشمول: ضعيف
SU2	غطاء البلسة - مؤشر	100.0	80.6	100.0	101.2	2020	3.0	الاستدامة: ضعيفة
SU3	البصمة البيئية (R) - هكتار عالمي	2.6	2.4	2.6	2.2	2022	1.8	الاستدامة: ضعيفة
SU4	مؤشر هدر الطعام (R)- (كغ/ الفرد/السنة)	121.0	n.a.	n.a.	141.2	2021	0.0	الاستدامة: ضعيفة

Green: positive trend
Yellow: neutral trend
Red: negative

n.a. = Not Available

(R) = Reversed

المنطقة العربية

الأنظمة الغذائية العربية		خارج المسار	راكد	على المسار	
مرحلة تحول الأنظمة الغذائية			ناشئ		
مستوى الدخل (الدول منخفضة الدخل/الدول متوسطة الدخل/الدول عالية الدخل)			الدول ذات الدخل المتوسط		
صراع أو هش (البنك الدولي السنة المالية 2024) - نعم/لا					
الدول الأقل نموًا (الأمم المتحدة) - نعم/لا					
نتيجة النظام الغذائي (معدل انتشار النقص الغذائي، ومؤشرات انعدام الأمن الغذائي، والتقزم) - % من السكان		23.1			
السياسات الغذائية (حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي) - % من الناتج المحلي الإجمالي				5	
استخدام الموارد المستدامة (الإنتاجية) - دولار أمريكي/عامل			8473		
طول سلسلة التوريد (التحضر) - % من السكان			60		
تعقيد سلسلة التوريد (التصنيع) - % من الناتج المحلي الإجمالي			42		
مصدر الطاقة الغذائية (الأطعمة النشوية) - كيلو كالوري/فرد/يوم			57		

متوسطات الأنظمة الغذائية	العالم	المنطقة العربية	الدول ذات الدخل المرتفع	الدول ذات الدخل المتوسط	الدول ذات الدخل المنخفض
مرحلة تحول الأنظمة الغذائية	ناشئ	ناشئ	حديث	ناشئ	تقليدي
مستوى الدخل (الدول منخفضة الدخل/الدول متوسطة الدخل/الدول عالية الدخل)	الدول ذات الدخل المتوسط	الدول ذات الدخل المتوسط	الدول ذات الدخل المرتفع	الدول ذات الدخل المتوسط	الدول ذات الدخل المنخفض
صراع أو هش (البنك الدولي السنة المالية 2024) - نعم/لا					نعم
الدول الأقل نموًا (الأمم المتحدة) - نعم/لا					نعم
نتيجة النظام الغذائي (معدل انتشار النقص الغذائي، ومؤشرات انعدام الأمن الغذائي، التقزم - % من السكان	20	23	5	18	28
سياسات الغذاء (حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي) - % من الناتج المحلي الإجمالي	4	5	2	10	17
استخدام الموارد المستدامة (الإنتاجية) - $L/عامل	4042	8473	40034	12511	4784
طول سلسلة التوريد (التحضر) - % من السكان	55	60	86	62	37
تعقيد سلسلة التوريد (التصنيع) - % من الناتج المحلي الإجمالي	27	42	47	35	13
مصدر الطاقة الغذائية (الأطعمة النشوية) - كيلو كالوري/فرد/يوم	51	57	46	59	47

استخدام الموارد المائية في الزراعة مفرط، بمعدلات سحب تتجاوز 200% من الموارد المتجددة، والعوائد الزراعية غير مثالية. كما تفتقر السياسات المحسنة لتعزيز استدامة الموارد وحماية البيئة. تسهم قضايا التنسيق بين أنظمة المياه والزراعة، والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ وعوامل أخرى، في تعقيد أداء النظم الغذائية.

يتطلب تحوّل النظم الغذائية العربية زيادة الاستثمار في قطاعي الزراعة والمياه. يعاني المزارعون الذين يعتمدون على الزراعة المطرية، والذين ينتجون معظم غذاء المنطقة، من الفقر ونقص الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة، مما يؤدي إلى إدارة غير فعّالة للموارد.

الاستثمار في النظم المطرية أقل ب 15% مقارنة بالنظم المروية على الرغم من العوائد الأعلى عند إدارة مخاطر الأمطار. وفي الوقت نفسه، فإن تمويل قطاع المياه غير كافٍ، مع الحاجة الملحة إلى 127.46 مليار دولار لمعالجة المياه العادمة، وتحلية المياه، وجمع المياه، والري، ونقص المياه المرتبط بالمناخ. كما أن إدارة المياه غير فعّالة مع ارتفاع تكاليف التشغيل التي تحد من الاستثمارات. ومع تفاقم الضغوط على الزراعة والمياه بسبب تغيّر المناخ، يجب على المنطقة دمج الاعتبارات المناخية في البنية التحتية والاستعداد والتخطيط الوطني للتنمية لتعزيز مرونة نظم الغذاء وتحسين مستويات الأمن الغذائي والمائي.

التمويل المناخي للنظم الغذائية العربية[3]

لتعزيز الأمن الغذائي والمائي، من الضروري تنفيذ مشاريع تظهر نتائج ملموسة في التكيّف مع المناخ أو التخفيف من آثاره في نظم الغذاء. يمكن تحقيق ذلك من خلال دمج المرونة المناخية في العمليات اليومية، ومعالجة المخاطر المناخية، وتقليل نقاط الضعف. تأمين تمويل إضافي مرتبط بالمناخ لنظم الغذاء لا يلبي فقط الاحتياجات الفورية، بل يضمن أيضًا الاستدامة طويلة الأمد للموارد. زيادة الاستثمار في تحويل نظم الغذاء في المنطقة العربية سيؤدي إلى نظم غذائية أكثر مرونة، وإدارة أفضل للمياه، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي والمائي في مواجهة التحديات المناخية المتزايدة.

بشكل عام، في المنطقة العربية، يمكن ملاحظة أنه في الفترة ما بين 2010 و2022، تلقت نظم الغذاء في المنطقة العربية تمويلًا بلغ حوالي 8 مليارات دولار لأغراض التكيّف والتخفيف. أكثر من 80 في المئة من التمويل المتعلق بالمناخ المخصص للنظم الغذائية كان لأغراض التكيّف ، حيث تضاعف التمويل في عام 2022 مقارنة بالتمويل السنوي للسنوات السابقة (الشكل 3).

الشكل 3: التمويل المتعلق بالمناخ للنظم الغذائية حسب الغرض

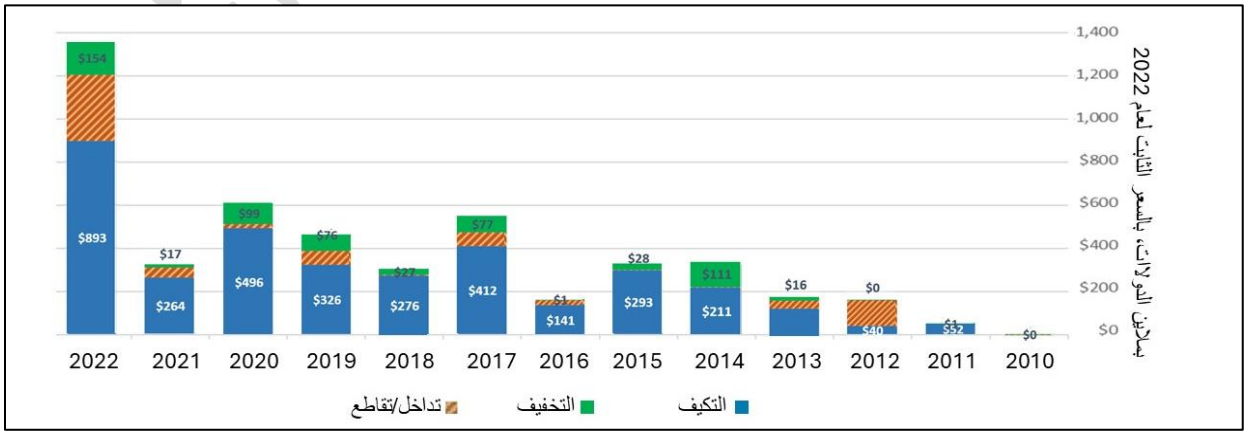

المصدر: تجميع من الإسكوا من قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

[3] تم الحصول على بيانات محددة من خلال قاعدة بيانات FAOSTAT وقاعدة بيانات WDI بالإضافة إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول التمويل التنموي المتعلق بالمناخ.

تُميز مؤشرات ريو للتمويل المناخي بين التدفقات التي هي "رئيسية"، أي المشاريع التي تعتمد على الاعتبارات المناخية أو البيئية أهدافاً رئيسية، وتلك التي هي "ملحوظة"، أي المشاريع التي تعتبر أهدافها الرئيسية غير متعلقة بالمناخ، بينما تشير المنظمات متعددة الأطراف إلى "عنصر المناخ" لتحديد المشاريع التي تتلقى تمويلاً مناخياً.

تلقت المشاريع التي لديها هدف رئيسي وعناصر مناخية تمويلاً بنسبة حوالي 20 في المئة أكثر من المشاريع التي لها هدف ملحوظ بين 2010 و2022 (الشكل 4). على الرغم من أن في بعض السنوات مثل 2016 أو 2021، كان التمويل المخصص للمشاريع ذات الهدف الملحوظ يفوق بكثير التمويل المخصص للمشاريع ذات الأهداف الرئيسية والعناصر المناخية، إلا أنه لا يوجد اتجاه واضح في توفير تلك الأموال.

الشكل 4: التمويل المتعلق بالمناخ للنظم الغذاء حسب الهدف المناخي

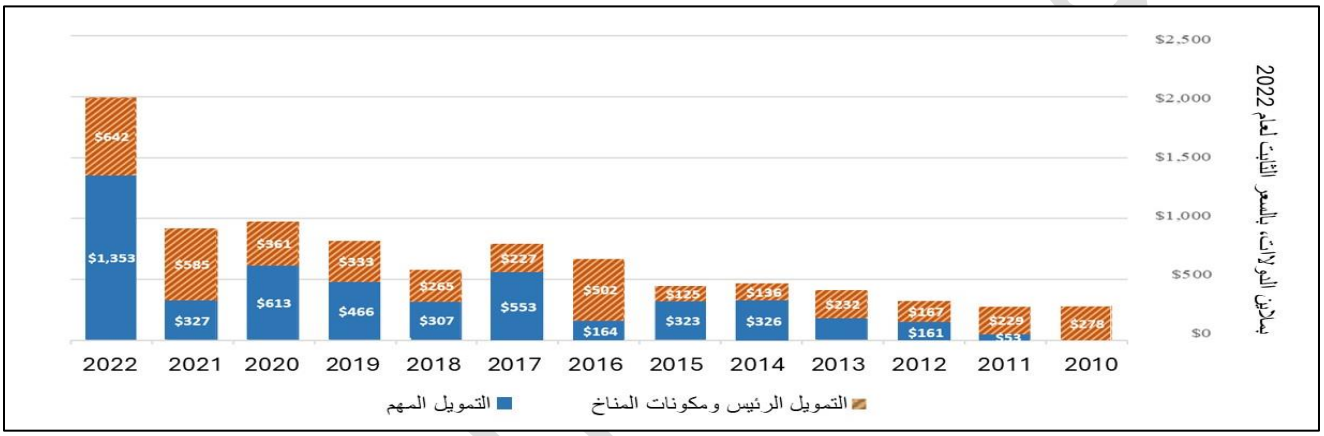

اعتمد التمويل المناخي للنظم الغذائية بشكل كبير على الديون مقارنة بالمنح، على الرغم من أن بعض الديون كانت على أساس ميسر (الشكل 5). منذ عام 2019، كان هناك زيادة ملحوظة في التمويل المناخي القائم على المنح مع زيادة ملحوظة في عام 2022، حيث تم تقديم حوالي ثلث التمويل للنظم الغذائية كمنح وثلث آخر على شكل ديون ميسرة.

الشكل 5: التمويل المتعلق بالمناخ للنظم الغذائية حسب أداة التمويل

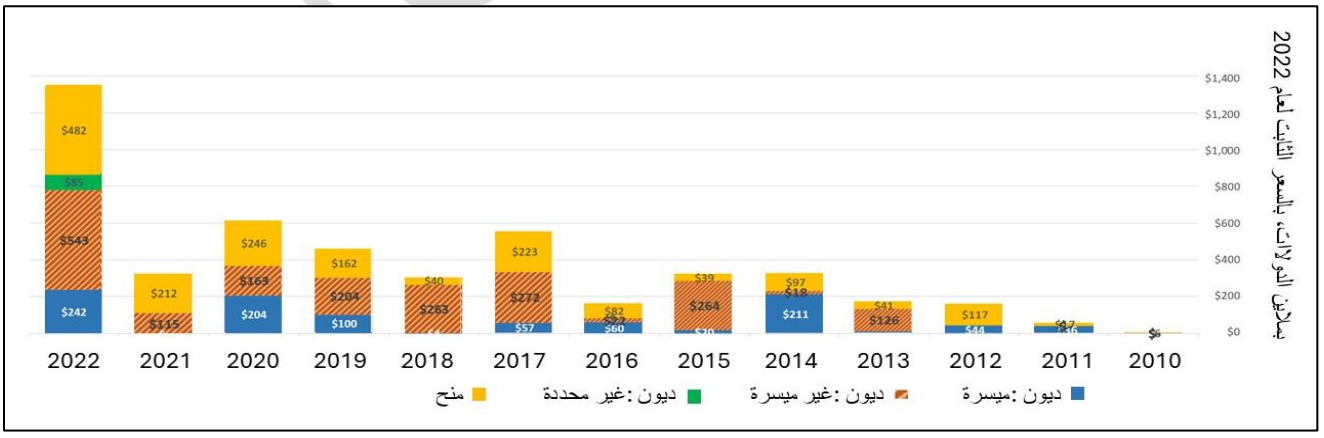

المصدر: تجميع من الإسكوا من قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

كان تمويل التنمية المتعلق بالمناخ للنظم الغذاء في المنطقة العربية يُقدم إلى حد كبير من قبل البنوك التنموية متعددة الأطراف (الشكل 6). وقد قدم أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) حوالي نصف التمويل مقارنة بالبنوك متعددة الأطراف.

الشكل 6: تمويل المناخ تجاه نظم الغذاء حسب نوع المزود

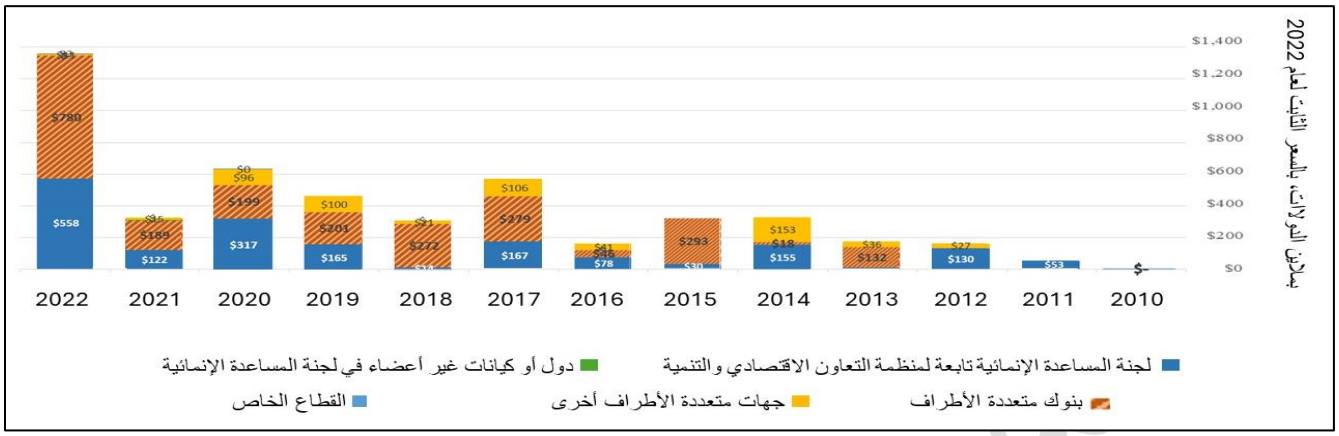

المصدر: تجميع من الإسكوا من قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

يوجد تفاوت كبير بين الدول عندما يتعلق الأمر بالتمويل المتعلق بالمناخ تجاه نظام الغذاء من إجمالي التمويل المتعلق بالمناخ على مستوى البلدان (الشكل7). تلقت نظم غذاء ليبيا وموريتانيا أعلى النسب (46.9% و44.3% على التوالي) من التمويل المناخي المتاح للدولة. كما تلقت دول أخرى مثل الجزائر ومصر والعراق ولبنان أقل من 5%. اما دول مثل تفلسطين (31.2%) وسوريا(31.9%) والسودان(25.9%) فتلقت تمويلاً معتدلاً.

الشكل 7: نسبة تمويل المناخ المخصصة للنظم الغذائية من إجمالي تمويل المناخ حسب البلد

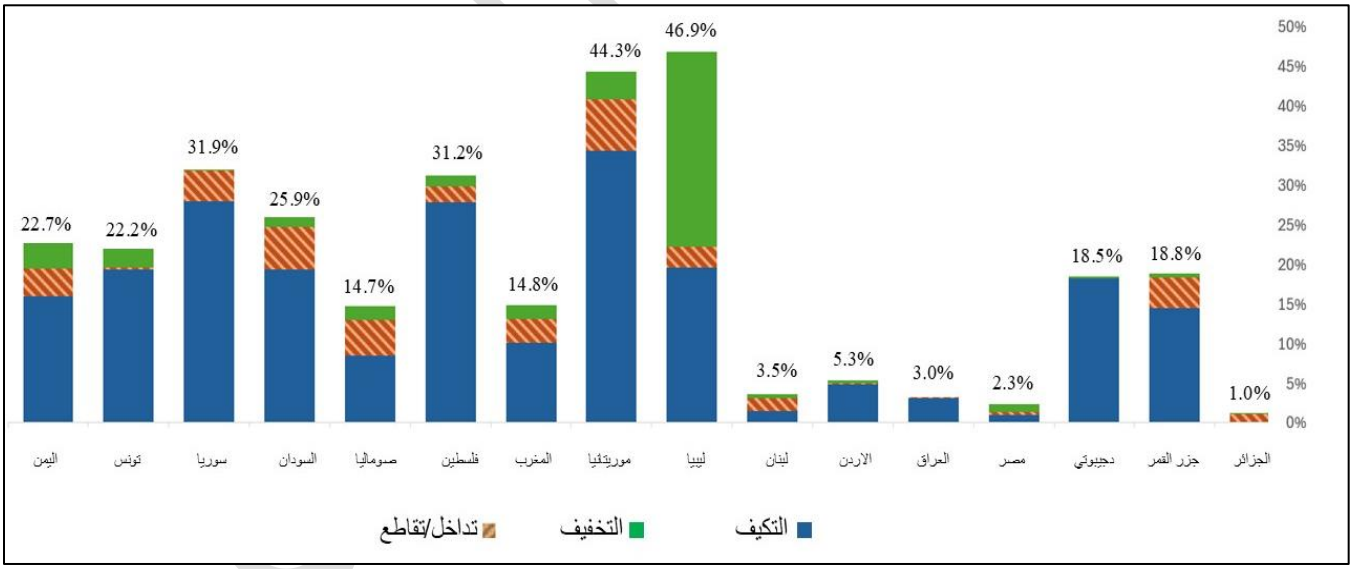

المصدر: تجميع من الإسكوا من قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

في الختام، يوّفر التمويل الدولي للمناخ فرصة قيمة لتوجيه التمويلات الضرورية نحو نظم الغذاء، بما في ذلك قطاع الري، مما يساعد على سد الفجوة التمويلية التي غالبًا ما تواجهها هذه النظم بسبب انخفاض الأولوية من قبل المستثمرين التقليديين. ولزيادة تدفق الموارد، من الضروري تعزيز المشاريع التي تهدف إلى تحويل النظم الغذائية العربية من خلال توضيح الفوائد من الاستثمار فيها من أجل التكيّف مع المناخ والتخفيف من آثاره. وسيساهم ذلك في تشجيع مجموعة أوسع من الاستثمارات والمساهمة في تحسين الأمن الغذائي والمائي. الأرقام المتعلقة بتمويل قطاع المياه، بما في ذلك الري، متاحة في الملحق رقم 1.

التوصيات

تواجه النظم الغذائية العربية تحديات كبيرة تؤثر على الأمن الغذائي والمائي والتغذية والاستدامة العامة. للتعامل مع هذه القضايا، من الضروري اتباع نهج متكامل وشامل يعترف بالترابط بين قطاعات الزراعة والمياه ضمن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأوسع. يلعب التمويل المناخي دوراً أساسياً من خلال توفير الموارد اللازمة لمعالجة هذه القضايا المتعددة الأبعاد.

يمكن أن تدعم الاستثمارات المستهدفة في النظم الغذائية العربية تطوير الممارسات الزراعية التكيفية، وتحسين إدارة المياه، وتعزيز مرونة النظم بشكل عام. فمن خلال توجيه الأموال نحو المبادرات التي تعزز المرونة تجاه تغير المناخ والأحداث الجوية المتطرفة، يمكن للتمويل المناخي دعم الاحتياجات الفورية وزيادة التكيّف والاستدامة على المدى الطويل. تقترح التوصيات والتدابير العملية التالية سبل لتحسين مرونة واستدامة النظم الغذائية العربية ومعالجة التحديات المعقدة التي تواجه النظم الغذائية العربية:

1- تعزيز الشمولية والتعاون في قطاعات الزراعة والمياه:

- تحسين الحوكمة: على أن تشمل عمليات الحوكمة واتخاذ القرار وجهات نظر متعددة الأطراف، وتوحيد القرارات مع أولويات الأطراف المعنية لضمان تنفيذ فعّال.
- بناء القدرات: تعزيز قدرة الأطراف المعنية على التكيف والتعلم طوال عملية التنفيذ، وتعزيز التعلم والتكيّف عابر القطاعات.
- اعتماد رؤية طويلة الأمد: تنفيذ نهج طويل الأمد يأخذ في الاعتبار تعقيدات النظم الغذائية، مما يسمح بالاستثمار الكافي من الوقت والموارد لتحقيق التغيير المستدام.
- تشجيع التعاون متعدد الاختصاص: تعزيز التعاون من خلال فرق متعددة الاختصاص تجمع بين الخبرات التقنية والإدارية والسياسية عبر قطاعات الزراعة والمياه والبيئة والقطاعات الأخرى ذات الصلة.
- إنشاء منصات مجتمعية: إنشاء منصات للحوار المنتظم والمشاركة المجتمعية والتعاون بين الأطراف المعنية المتنوعة، بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتنسيق الجهود وتبادل أفضل الممارسات.

2- تعزيز التمويل المناخي للنظم الغذائية العربية:

- استراتيجيات تمويل خاصة بالسياق: تطوير استراتيجيات تمويل تتناسب مع السياقات الوطنية والمحلية لجذب الاستثمارات العامة والخاصة، مع التركيز على القطاعات الأكثر تأثراً بتغير المناخ.
- إصلاحات السياسة والتنظيم: تنفيذ سياسات وإصلاحات تنظيمية لتعزيز جهوزية التمويل المناخي وجاذبيته، بما يتماشى مع الأهداف الوطنية للتنمية.
- مقترحات مشاريع مفصلة: إعداد مقترحات مشاريع شاملة تركز على الاحتياجات وتوضح الفوائد والمخاطر بوضوح، مما يجعلها أكثر جاذبية للمانحين المحتملين.
- التفاعل مع الجهات الدولية والقطاع الخاص: تعزيز التفاعل مع الجهات الدولية والقطاع الخاص من خلال تحسين المساءلة والشمولية وطرق الرصد القابلة للتكيّف.
- تحسين البيانات والمؤشرات: تعزيز توافر البيانات والوصول إليها وتطوير مقترحات مشاريع قابلة للتكيّف مع مؤشرات قابلة للقياس لجذب التمويل وعرض أفضل الممارسات.

المرفق 1: التمويل المناخي للمياه في المنطقة العربية[4]

تلقى قطاع المياه في المنطقة العربية ما يقارب مليار دولار في السنة من التمويل المناخي منذ عام 2014، مع انخفاضات في أعوام 2016 و2018 و2023 (الشكل 8). كانت معظم الأموال مخصصة لمشروعات التكيّف. يشمل هذا التمويل لقطاع المياه مشروعات معالجة مياه الصرف الصحي، وتحلية المياه، وجمع المياه، والري، وأنظمة الإنذار المبكر، بالإضافة إلى تقليل نقص المياه الناتج عن التغير المناخي للمجتمعات الضعيفة وقطاع الزراعة.

الشكل 8: التمويل المتعلق بالمناخ لقطاع المياه حسب الهدف

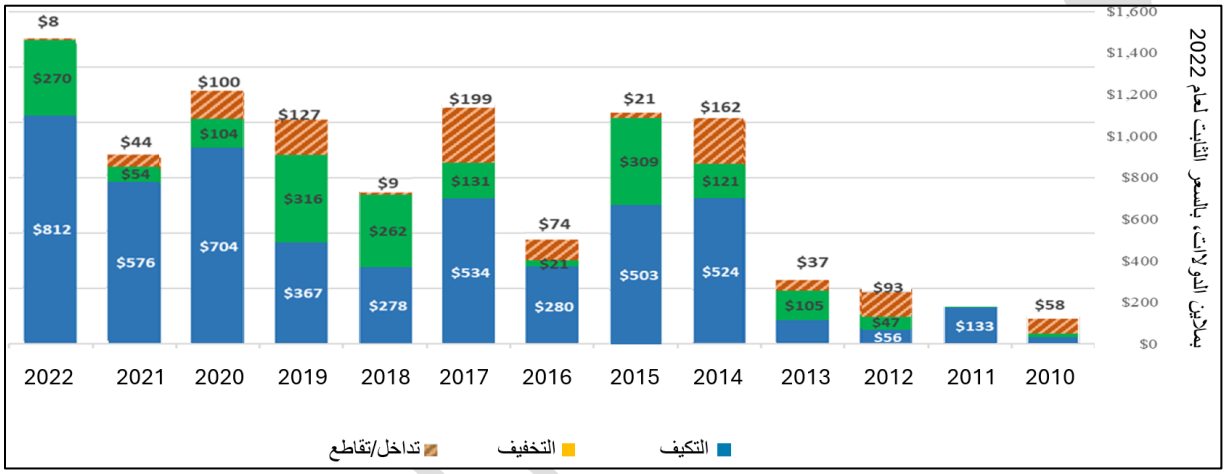

على مدى الفترة من 2010 إلى 2021، بلغ التمويل لقطاع المياه والموارد المائية الزراعية الذي يهدف إلى تحقيق هدف مناخي رئيسي او يحتوي على عنصر المناخ حوالي 14.3 مليار دولار مجتمعة (الشكل 9). بينما تجاوز التمويل لقطاع المياه الذي يحمل هدفًا مناخيًا ملحوظاً بأكثر من الضعف في البداية، فإن نسبة الالتزامات المالية المتعلقة بالمياه التي تحمل هدفًا رئيسيًا ظلت ثابتة منذ عام 2014 وتشكل حوالي ثلثي التمويل المناخي.".

الشكل 9: التمويل المتعلق بالمناخ لقطاع المياه حسب الهدف المناخي

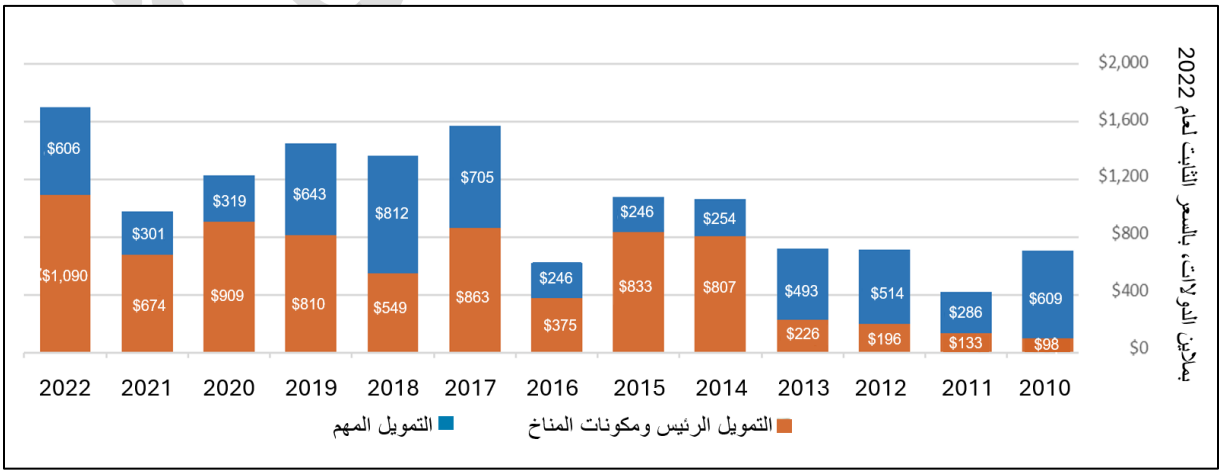

[4] مستخرج من "التمويل المناخي للمياه في المنطقة العربية"، E/ESCWA/CL1.CCS/2023/Policy brief.3

على الرغم من عبء الدين المتزايد في المنطقة العربية، فإن تمويل قطاع المياه يعتمد بشكل أساسي على الديون، حيث يصل إلى 80٪ منذ عام 2010 على الرغم من وجود بعض التقلبات في بعض السنوات (الشكل 10). كان نوع الدين يتأرجح بين التفضيلي وغير التفضيلي مع اكثرية للتمويل غير التفضيلي. مثلت حصة الدين التفضيلي في إجمالي تمويل الديون حوالي 50٪ من مجموع الديون منذ عام 2017.

الشكل 10: التمويل المتعلق بالمناخ لقطاع المياه حسب أداة التمويل

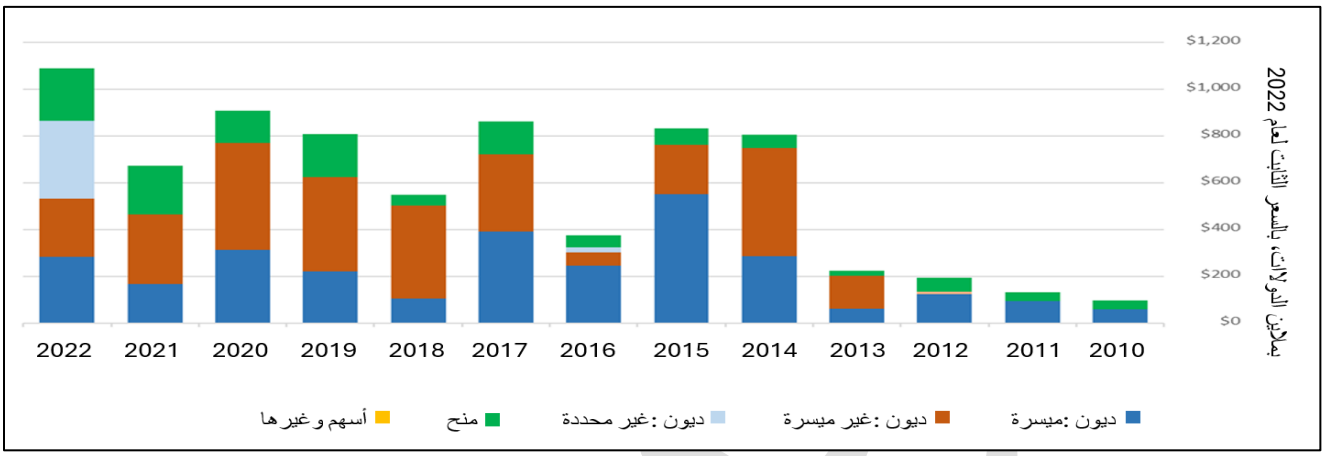

مزودو التمويل المتعلق بالمناخ للمياه هم أساسًا لجنة المساعدات التنموية (DAC) والبنوك التنموية متعددة الأطراف، خاصة منذ عام 2014 (الشكل 11). جاء أكثر من 50٪ من جميع التمويل المناخي لقطاع المياه من أعضاء لجنة المساعدات التنموية DAC.

الشكل 11: التمويل المناخي لقطاع المياه حسب نوع المزود

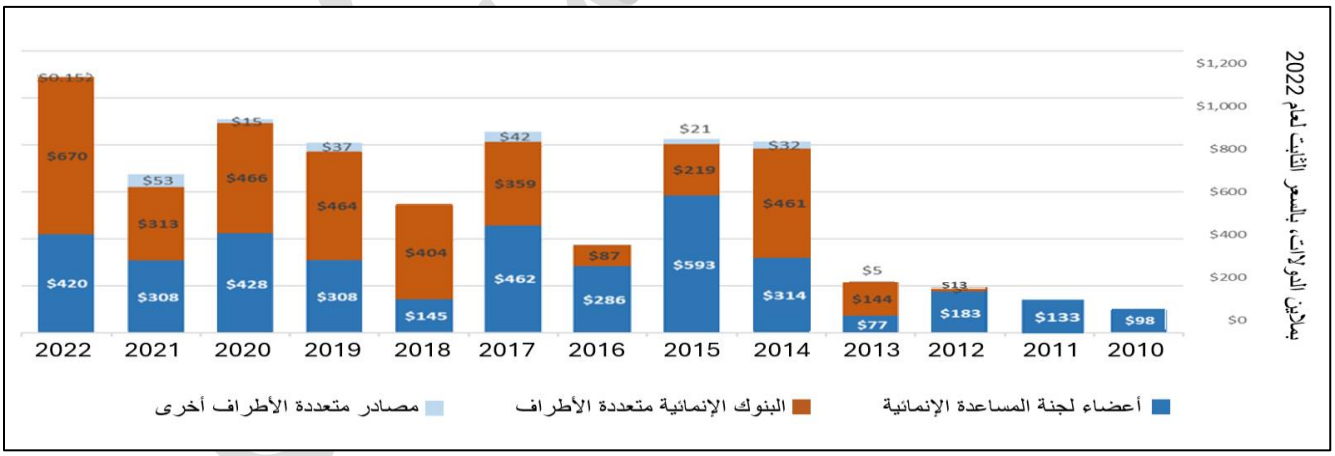

يوفر التمويل المناخي الدولي فرصًا جديدة لضخ الأموال اللازمة في النظم الغذائية وقطاع المياه، مما يساهم في سد فجوة التمويل في هذين القطاعين حيث لا تكون الأولوية عالية لدى المستثمرين العاديين. على الرغم من توفر هذه الأموال، فإن النظم الغذائية وقطاع المياه يمثلان فقط حصة ضئيلة من التمويل المناخي العالمي. لتعزيز توفر هذه الأموال، سيكون هناك حاجة للترويج لمشاريع في هذين القطاعين من خلال إظهار وجود ميزة واضحة للاستثمار في كلا القطاعين للتكيّف والتخفيف للسماح لهما بالمساهمة بشكل أفضل في تحقيق الأمن الغذائي والمائي. يجب أن تظهر هذه المشاريع أنها قادرة على تحقيق فوائد التكيّف أو التخفيف المناخي من خلال عملياتها اليومية، أو أنها تعالج المخاطر والضعف المرتبط بالمناخ.